

تدمير ليبيا وأسطورة «الربيع العربي»

عمار محسن

«كان هذا جزءاً من عملية كونية، لا محلّة فحسب. وحدها الثورات الاستثنائية في القرن العشرين هي التي لم تشهد . في هذه المرحلة . إعادة إحياء تدريجي لحالة اللامساواة في الداخل، بعد أن كانت عملية إعادة التوزيع قد ضيّقتها؛ وليبيا لم تكن استثنائية». ماكس آيل، «ملاحظات عن ليبيا»، مجلة «فيوبوينت»، شباط 2018

في حالة ليبيا، تحديداً، كان من السهل أن ننساق خلف «سردية الجزيرة» عن الأحداث وعن «ثورة فبراير». ليبيا، بالنسبة إلى المشرق، بلد بعيد نسبياً، ومعزول نسبياً، وقلة من الناس تملك صلة به ومعرفة بشؤونه. حتى في الأدبيات الأكاديمية الغربية، كان من الصعب أن تتعلم شيئاً حقيقياً عن ليبيا، فهي أيضاً بلد «مغلق» عدوّ لأميركا، ولا يسهل على الباحثين الغربيين دخوله والعمل فيه. هذا ينطبق بخاصة على ما كان يُعرض علينا في مجال العلوم السياسية، حيث كان من الصعب أن تجد كتاباً جيداً واحداً عن ليبيا. ما الخيارات أمامك؟ لديك ديرك فاندوال مثلاً، من المختصين القلائل في الشأن الليبي، وأنت لا تحتاج لأن تكون خبيراً فيه حتى تعرف أن كتاباته اشكالية، ولديك ماريوس ديب، «شريك» فؤاد عجمي في السياسة في واشنطن؛ والمشكلة ليست هنا، بل هي أنه لا أُرَدُّ من مواقف السياسية إلا أعماله البحثية.

على الهامش: يوجد نصّ ممتع للفيلسوف المصري عبد الرحمن بدوي، في متن مذكراته، يروي فيه تجربته حين مارس التعليم الجامعي في ليبيا. وكعادته في توصيف رحلاته والدول التي زارها، يبدأ بدوي الفصل بأربعين أو خمسين صفحة يقدم فيها تاريخ ليبيا بطريقة الحاضر، من العصر الطباشيري إلى يومنا هذا، قبل أن يروي تفاصيل رحلته والمظالم التي تعرّض لها. هذا يحدث معه في كل مكان (لا أفهم أن يلوم البعض الزاحل بدوي على لهجته العدائية والحادة في المذكرات، وبخاصة تجاه أعدائه وخصوصه، وهم كثر، يمتدّون من طه حسين والعقاد إلى عبد الناصر والسادات. أي نوع من المذكرات تفضّلون؟ سيرة صريحة، نشعر فيها بشخصية الكاتب ونلمس نزقه وعصبية ونسمع صوته في سطورها، ويصفي فيها حساباته مع الجميع؟ أم مذكرات متكلفة، يقول كاتبها إنه لن يدخل في الإشكاليات، ويسامح كل من أساء إليه، ويريد فحسب أن يموت بسلام؟).

في الوقت ذاته، كان لديّ استنادٌ من أصول ليبية، هو من عائلات النخبة السنوسية التي جردتها «ثورة الفاتح» من سلطتها ونفتها إلى الخارج، وقد هربوا يومها من ليبيا على طوافة أميركية وظلوا يحملون بالعودة، منتصرين، على متن مثلها (كان يدّرّسنا الاقتصاد على المنهج النيوليبرالي، ويشرح لنا أن الاشتراكية والدولة الوطنية والأيديولوجيا هي ما خرّب بلادنا، وأن السوق الحرّة والنيوليبرالية والأصلاحات الهيكلية هي أملانا المنقذ. كان البعض أيامها يرّد هذا الخطاب بثقة وتفاؤل). وهو كان يقول لي إن القذافي مجنون، وأن «الغرب لن يأخذنا بجديّة» طالما أننا نسمح بوجود زعماء مثله على رأس بلادنا. بالفعل، فإنّ منظر القذافي من بعيد لم يكن يوحى بالثقة: بنادي يوماً بالערية ويوماً بالهوية الأفريقية، ويقول إنه خرج بـ«نظرية ثالثة» وكتاب أخضر، ويستقبل ضيوفه الأجانب في خيمة (لديه أيضاً مجموعة قصصية عنوانها «القرية القرية. الأرض الأرض، وانتحار رائد الفضاء وقصص أخرى»).

في هذا السياق، لم يكن من الصعب أن تتعاطف مع «ثورة» ضدّ ذلك النظام، وبخاصة حين ترسم «الجزيرة» الثوار، عبر تغطيتها وتقاريرها ومقابلاتها المنتقاة، على نحو مثالي: شبابٌ يريد الحرية والكرامة فحسب، لا كلام عن العنصرية أو القبلية وغير ذلك ممّا اكتشفناه لاحقاً، بل هو جمهورٌ ديمقراطي «خالص»، صفحة بيضاء بلا هويات وانحيازات، كأنه لا ينتمي إلى مجتمع؛ نوات ليبرالية مثالية يمكنك أن تضعها في اوكرانيا أو بيروت، أو أي مكان آخر، وتجعلها تقول الكلام نفسه وستتعاطف معها فوراً (كان يجب أن يدفعنا هذا، منذ البداية، إلى اعتماد الشكّ بدلاً من التفاؤل).

بناء الدولة وتحطيمها

في نصّ للباحث الأمريكي ماكس آيل عن ليبيا (مجلة «فيوبوينت»، شباط 2018)، يحاول الكاتب أن يقدم لنا تاريخاً للبلد يشرح لنا ما جرى في فبراير 2011، وكيف وصلنا إلى هنا - من وعود بـ«الحرية» و«الثورة» ونقلها لنا «الجزيرة» إلى بلدٍ مرزقٍ تتنازع السيادة على أرضه أكثر من 1600 ميليشيا ووصايات أجنبية، وقد هجرت نسبة معتبرة من شعبه، إمّا هرباً من الحرب أو خوفاً من الانتقام السياسي، ولا ينتبه العالم إلى ما صنعه في ليبيا الآن حين تظهر أخباراً من نمط ظهور أسواق لإلتجار بالبشر والعبيد في البلد الذي كان يملك أعلى معدل دخل، وأعلى مستوى لحياة المواطنين، في قارة إفريقيا بأسرها.

في البداية، بحسب آيل، يجب أن نتبعد قليلاً عن شخصيّة القذافي وفكره السياسي ونرى تطوّر النّظام الليبي كجزءٍ من عمليةٍ أوسع. لم تكن ثورة «الفتح» بعناصرها المختلفة (استعادة السيادة، تأمين النفط، طرد الأميركيين، الاشتراكية، الوحدة العربية، إلخ) اختراعاً ليبيا خالصاً، يقول آيل، بل كانت جزءاً من موجة عارمة حصلت خلال القرن العشرين، تمكّنت فيها شعوبٌ كثيرة في الجنوب العالمي من «استعادة» بلادها بعد أن كانت مستعمرات خارجية بلا سيادة. وليبيا مثال ساطع على الحالين. كان لهذا «الاستحوا» آثار مادية مباشرة: حين يؤمّم البلد نفطه، فهو يستعيد لصالح شعبه، وقد حصلت في ليبيا عملية إعادة توزيع «إلى تحت» نقلت الشعب الليبي بأسره من وضعيّة تخلف فائق واستعمار إلى حالة من الرفاه والاكتفاء والعدالة الاجتماعيّة (يقتبس آيل الباحث رونالد سان جون الذي يسمّي ما جرى في ليبيا، خاصة في أواسط السبعينيات، «ثورة اشتراكية»). هذا على المستوى الداخلي. أمّا خارجياً، فقد مارست هذه «الدولة الوطنية» سياسات مناصرة للشعوب ومعادية لهيمنة الغربية، من دعمها المفتوح لأكثر فصائل المقاومة الفلسطينية راديكالية (وهذا كان من أسباب تعيين ليبيا كـ«عدو» من قبل البيت الأبيض) وصولاً إلى حركات مقاومة مختلفة حول العالم (يمكنك بالمقابل أن تلوم القذافي على سياسات خاطئة، مثل دعمه لعبيدي حرمات أو تدخله في تشاد، أو حتى أن المال الليبي في لبنان مثلاً قد ساهم في رفع زعامات نخبوية وانتهازية في صفوف اليسار. أصبح أكثرها اليوم في أحضان التمويل الغربي أو الخليجي على أي حال - ولكن من المفيد أن نذكر أن شخصيّة مثل ماندبلا اعتبرت أن جنوب أفريقيا مدينة بشكل رئيسي لليبيا الصغيرة، ودعمها للنضال العسكري ضدّ الفصل العنصري، هذا فيما الغربيون يربّتون اليوم على أكتاف بعضهم البعض، ويصدّقون أن اللقطة والأفلام هي ما أجبر النخبة البيضاء، في بريتوريا على التنازل). بالمعنى نفسه، كان لانحسار هذه الحركات الشعبية في الجنوب العالمي، وصعود «الثورة المضادة» على مستوى العالم، آثاراً مشابهة على ليبيا، التي عُزلت، وعانت من انخفاض أسعار النفط. في الثمانينيات مع الركود والحصار، يقول آيل، ركّزت الدولة على مستوى



المبلغ تدريجياً إذا تقرّر أن الدعم يجب أن يشمل مؤسسات أخرى لديها بروتوكولات إسكان مع المصارف، وإذا تقرّر أن سقف القروض هو السقف الذي وضعه مصرف لبنان (2,1 مليار ليرة كحدّ أقصى لكل قرض) لا الذي تمنحه المؤسسة العامة (270 مليون ليرة لكل قرض كحدّ أقصى)، فإن الكلفة ستكون أكبر بكثير... كل خيار يخلق سيناريو مختلف عن الآخر بكلفته وعدد المستفيدين وحجم الاستفادة، لكن كل ذلك يتوقف على أي سياسة إسكانية ستنتهجها الدولة، ولمصلحة من، في حال كانت تريد أن تنتهج سياسة ما!

وزير المال والطاقة... اللجنة لم تخرج بأي نتيجة، خصوصاً أنها كانت تعمل على وقع التقارب أو النخوة السياسي بين المعترضين. فجأة، قرّرت الحكومة تكليف وزير المال بالبحث عن ممول خارجي، ما يجنب الغرق أكثر في موضوع خضوع التلريم لضريبة القيمة المضافة. لم يأت التمويل ولم تنته المشكلة، بل تفاقم مع السجلات السياسية بين التيار الوطني الحرّ وأمل حول ملف مناقصة البواخر. إصرار وزير الاشغال يوسف فنيانوس ووزراء حركة أمل وحزب الله والقوات على إجراء مناقصة تلريم البواخر في إدارة المناقصات، شكل ضربة لوزراء التيار. تصدّر ملف البواخر أدوات الخلاف السياسي بين التيار والحركة، إلا أن هذا لم يمنع من تحريك ملف دير عمار 2 كلما كانت هناك حاجة. التيار يتهم أمل بأنها تعرق الملف حتى لا يحصل التيار إنجاز زيادة تغذية الكهرباء، أما حركة أمل، فتقول إن ملفات الكهرباء فيها هدر وفساد. وبين هذا وذاك، الكهرباء أسوأ ممّا كانت عليه.

الحياة والتقديمات الاجتماعيّة، فيما وضعت المشاريع الزراعية والصناعية الضخمة التي تم تخطيطها في السبعينيات على الرّف، وقد بدأت البيروقراطية وقتها، والناس المحيطون بالنظام، بجمع الأموال والإثراء. تجدر الملاحظة هنا أنّ من عوامل «المناعة» واستمرارية النظام في ليبيا، بحسب آيل، هو أنّ النّظام كان قادراً، بفضل عائدات النفط الكبيرة، على إثراء الفاسدين فيه وتوزيع الرفاه على المجتمع في الوقت ذاته، وهو ما يستحيل مثلاً في سوريا أو العراق. المفارقة هنا هي أنّ العقوبات، تحديداً، هي ما منع الجناح اليمني في النّظام من المضي قدماً في عملية اللبرلة (فالشركات الخاصة لا تستطيع العمل في جوّ عقوبات، ولا الاستثمارات الأجنبية ممكنة، وانت تحتاج إلى إبقاء مهام كاستيراد الغذاء وتوزيعه وتسعيه في يد الدولة). حتى عام 2003.

نفهم هنا أيضاً أنّ كلام القذافي الذي استخفّ به الكثيرون عن الوحدة العربية، وبعدها عن الوحدة الأفريقية، لم يكن نتاج أو هام أو أهواء، بل كان يعكس الوضع الفريد لليبيا بعد 1969 ومخاطره وضروراته. كما يشرح هيو روبرتن في نصّ من عام 2011 (في «لندن ريفيو»)، فإنّ سعي القذافي إلى إيجاد «مظلة أوسع»، في الأيديولوجيا وفي الأحلاف، حول ليبيا، كانت له أسبابٌ وجيهة: أنت بلدٌ صغير، غني بالنّفط، وهدف لمطامع دول أقوى منك بكثير، فانت. فهم القذافي باكراً - لن تتمكن من الضموم وحدك من غير أن تكون عضواً في منظومة أوسع، تحميك من التدخل الخارجي والحصار وتعطيك إطاراً للسياسة والهوية. وحين فكّ السادات الإرث الناصري وتواري المشروع العروبي، ذهب القذافي إلى إفريقيا كإطار بديل (بالفعل، قامت منظمة الوحدة الأفريقية بتغطية ليبيا ديبلوماسياً في أكثر من موقع، وكانت. في بداية الحرب. من الجهات القليلة التي طلبت وقف القتال وعرضت وساطة للتفاوض بين النّظام ومعارضيه، فيما تأمرت الجامعة العربية على ليبيا وكانت أداةً غريبة لتشريع الغزو).

بعد عام 2003، كما في أكثر الأنظمة «الوطنية»، بدأت اللبرلة في ليبيا من داخل النّظام، «من فوق»، حتى أنّ بعض أولاد القذافي كانوا من قادتها. حين تقوم الدولة الليبية بفتح الباب أمام الشركات النفطية الأجنبية، أو تخصص قطاع الاتصالات، أو تحرّر العملة والفوائد، فأنت تمارس عمليةً مزدوجة: من ناحية أنت تفكّ ما يسمّيه آيل «التشابك بين الدولة والمجتمع»، أي أنّ تكون مسائل مثل الثروات الطبيعية والغذاء والتعليم «ملكيّة جماعية»، لا تخضع لقوانين السوق، و«تلعب الدولة فيها دوراً مركزياً في عملية إعادة الانتاج المجتمعي» (وهذا باختصار، في رأي آيل، كان «المكسب» الوحيد لحركات التحرر الوطني في أواسط القرن). من جهةٍ أخرى أنت، حين «تحرّر» هذه القطاعات وتفكّ ارتباطها «ببنية المجتمع، فأنت تفكّحها أمام الراسمائل الأجنبية بعد أن كانت مغلقة عليها، وتصبح ثروتك وعملك وعقاراتك «سليماً» تشتريها الشركات الغربية وتستثمر فيها وتتحكم بها.

غير أنّ ذلك كلّ لم يكن كافياً، ويوجد هنا أكثر من تفسير لإصرار الأميركيين على خلع القذافي ما أنّ لاحت الفرصة. يقتبس آيل من كتاب الأكاديمي هوراس كامبل الذي يعتبر أنّ القذافي، رغم خطواته التصالحية، ظلّ عقبة في وجه الجناح اليمني في الحكم، ويستخدم وثائق في «ويكيليكس» تشرح عدم ثقة المسؤولين الأميركيين بإجراءات القذافي، وأنه قابل للارتداد عليها وتأمين النفط من جديد، أو حتى تصريح لمسؤول ليبي رفيع قال لمحاوريه الأميركيين أنّ الإصلاح «الحقيقي» لن يحدث ما دام القذافي على قيد الحياة.

«أخطاء غريبة»

نخرج من تجربة ليبيا هنا بخلاصتين أساسيتين، أوألهما كان من المفترض أن تكون بديهية ومتفق عليها وكان من الممكن أن نقيّنا الكثير من الخراب، وهي أنه مثلما يخرج الناس للثورة والعدالة والتقدم، فهناك أيضاً من يمكن إخراجه لأجل الرجعية والتفكك والاحتراب الطائفي والقبلي؛ ولا يعني مجرد مسير أناس في الشّارع أنهم على حقّ، وأنهم يمثلون الشعب ويريدون الخير ضرورةً وعلينا دعمهم من غير شروط (في الثقافة الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، لم يكن هناك تحرّج من الكلام عن وجود كتل اجتماعية متعارضة واحتراب بين تيارات تتنازع الشرعية والرؤية للمستقبل. يروي دايفيد هارفي أنّ أحد المباني الحديثة الأيقونية في فيينا كان قد صُمّم على شكل حصن دفاعي، في رمزية تشير إلى القلق من الجماهير الفلأحية التي تناصر الإطّاع في الريف، وتهذّب بالزحف على المدينة لإحلال النّظام القديم). أمّا الخلاصة الثانية، فهي تنطلق من الأولى وتتعلّق بالدور الغربي في بلادنا وموقع الشرق الأوسط في النظام العالمي.

ينقد ماكس آيل عدداً كبيراً من المنظرين، بينهم من يدعي معاداة السياسات الغربية والامبريالية، الذين ينطلقون من افتراض أنّ الرأسمالية تبغي الاستقرار و«سير الأعمال»، وأنّ خراب دول كالعراق وليبيا وسوريا هو نتيجة «أخطاء» يرتكبها النّظام الغربي، سوء تقدير، نتائج غير متوقّعة، «قلة حزم». إلخ. الفكرة هنا هي أنّ تكرار النتائج ذاتها للتدخل الغربي، من ليبيا إلى فلسطين، ليس صدفةً ولا خطأً. يمكننا هنا أن نستهدى بوارستين، كما فعل آيل، وهو يشرح أنّ النّظام الرأسمالي المهيمن لا يهتم فقط «وجود نظام»، بل أساساً وقيل كلّ شيء، أن يكون «النظام مؤاتياً»، وهذا يمزّ عبر تخريب «النّظام غير المؤاتي» بالفوضى والحرب. بهذا المعنى فإنّ هدف أميركا هو ليس «تلين» الأنظمة المعادية واستقطابها، بل منع خروج أي مشروع مستقل في هذه المنطقة الحساسة، وأنت لا تحتاج حتى إلى أن تكون اشتراكياً أو تقدّمياً أو معادياً للرأسمالية حتى تعاديك واشنطن وتسعى إلى تفتيت بلدك، بل يكفي. يحاجج آيل. أن تكون خارج «مظلتها الأمنية» (أي مشايخ الخليج وإسرائيل و«دول الاعتدال») حتى تصبح هدفاً للفوضى والتخريب. سيتمّ استغلال أي حدث داخلي أو خارجي ضدك، ولو حصلت مظاهرات فهم سيحاولون تسليحها وتعزيز العناصر اليمنية فيها والدفع إلى الحرب الشاملة، ولن يكون الهدف هنا حتى إنشاء نظام بديل، بل تفتيت الدولة وزرع البلد بالميليشيات، وإحراقه بالكامل لو أمكن. وهو تماماً ما جرى في ليبيا (تخيّل أصلاً من يصلح لتنفيذ مثل هذه المهام ويقبل بتدمير بلده: الزعيم القبلي الذي لا يرى غير مصالحه الضيقة المنفي السياسي، الطائفي الذي لا يهتم سوى قتل عدوّه، المتعصب الجنون، والمثقف التابع الذي لا يتحرّج، بعد أن ساهم في تدمير ليبيا وتحطيم شعبها، من المطالبة بـ«التموذج الليبي» في سوريا).

من جهةٍ أخرى، يمكننا أن نرجع إلى هادي العلوي الذي صاغ الكلام نفسه بطريقة مختلفة. حين حدّر من وهم النّصالح مع الغرب، لا لأننا نكره الغرب ونطمع بتدميره، بل لأنه هو يعادينا، كطاغية متسلّط يجاورك، ولن يسمح لنا بالحياة. تأريخ «الجزيرة» وثقافة «العربي» يتجاهلان أو يسخران من مفاهيم مثل التحكّم بالثروة الوطنية، وإعادة التوزيع، وتأمين الرّخاء والخبز للنّاس، أو العداء للغرب والهيمنة، وكلّ الأمور والخطوط الحمر التي «تجاوزها» خطاب «الربيع العربي». أو تعتبرها نافلة. هذه الثقافة تحديداً، وآثارها في السنين الماضية، هي ما يجعل مؤيدي الأنظمة اليوم، في أكثر من بلد، يهدّون «الناشطين» بثقة. بأنهم لو نزلوا إلى الميدان مجدداً وحاولوا تكرار «الثورة» بشعارات «الربيع» فإنّ النّاس في الشارع، لا النّظام وبلطجيته، هم الذين سيلحقونهم بالضرب والإهانة.